وتبقى قضية التشغيل أولى الأولويات

د. نادر رياض

فى معركة الانتخابات على منصب المستشارية الألمانية التى جرت منذ أربعة أشهر، حيث انحصرت المنافسة فيها بين مرشحين رئيسيين يمثلان الحزبين الأكبر شعبية فى ألمانيا، وهما المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عن حزب CDU والتى احتفظت بمنصب المستشارية بعد فوزها، والسيد شتاينماير عن حزب SPD.

الجديد اللافت للنظر فى برنامج الدعاية الانتخابية لكل من المرشحين الأكثر شعبية هو تشابه برنامجهما الانتخابى، وإن اختلفت فى ترتيب أولوياتها.

ما يعنينا فى هذا المجال هو أن عدد الشعارات والمساحة الكلامية فى الخطابات الانتخابية التى خصصها كل منافس فى وسائل الإعلام، وإن تساوت ركزت على أهمية التشغيل ومواجهة البطالة كانت هى الأكبر لكل منهما بالتساوى.

ومن الشعارات الانتخابية المتبادلة التى حازت إعجابى فى هذه المعركة شعار «يجب أن يفى التوظيف باحتياجات المواطن» وهو أمر قد يحتاج إلى تعديل فى القوانين لرفع الحد الادنى للأجور لتحقيق هذه الغاية رغم ما قد يراه البعض من أن فى ذلك ما يشكل عبئا على قضية التصدى للبطالة ذاتها.

وما أحوجنا فى مصر إلى تعديل فى قانون العمل يرفع من الحد الأدنى للأجور ليس فقط بالقطاع الخاص إنما أيضا بالحكومة والقطاع العام بما يكفل حياة كريمة للمواطن البسيط تفى باحتياجاته المعيشية.

كذا أعجبنى شعار «التعليم من أجل التوظيف» والتعليم فى هذه الحالة يمتد أيضا إلى عملية التأهيل الوظيفى، حيث أن التعليم والتأهيل يجب ألا يسيرا بمنأى عن الاحتياجات والمتطلبات المهنية التى ينشدها أصحاب الأعمال والانشطة الاقتصادية، والتى من بينها حرفية المهنة ـ استعمالات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات ـ الآلات المبرمجة ـ حد أدنى من اللغات الأجنبية وأخلاقيات كل مهنة بما فى ذلك قائمة الدواعى والنواهى المهنية التى يجب أن يلتزم بها كل مهنى دون تهاون أو تقصير.

ولاشك أننا فى مصر لسنا بعيدين تماما عن هذا الفكر وهذا التوجه سواء من خلال برامج التأهيل مثل مبارك ـ كول والمعاهد الفنية المختلفة والممتدة سواء التابع منها للدولة مثل المعاهد دون الجامعية غير الساعية للتربح أو تلك المملوكة لكيانات خاصة الساعية للربح.

إلا أننا فى هذا المجال لا ندعى انه ليس فى الإمكان أبدع مما كان حتى وإن كانت المؤشرات الاحصائية تأخذ اتجاها صاعدا إذ إن هناك ما يسمى الشرط اللازم والكافى لايجاد حل دائم ومستقر لأى ظاهرة سلبية أو وجه من أوجه القصور، فطريق التقدم يبدأ بالفرد، وينتهى لمصلحة الفرد، وأيضا محققا مصلحة الدولة والمجتمع وطموح الآخر فى صورته الضمنية.

فمستقبل مصر يبدأ بالتعليم والتأهيل من أجل التوظيف، ويمر بالالتزام المهنى ومقتضيات الجودة مارا بمحطة البحوث والتطوير، والتى تمتد خلال دورة الحياة الوظيفية للفرد، وأيضا دورة الحياة للمؤسسة التى يعمل بها وصولا للنجاح المنشود بمقاييسه الاقتصادية ثم تطوير النجاح مستهدفا المزيد من النجاح لتتوالى الحلقات الصاعدة طبقا لنظرية «كايزن» اليابانية التى يسير عليها العالم فى عصرنا هذا.

فالأمر ليس بخاف من أن القدرة التنافسية فى مفهومها الديناميكى هى عملية بناء مستمر لتلك القدرة لتقابل التحديات المقبلة لنا فى الطريق، وهى تشمل الدولة ككيان جامع لكل العناصر والسياسات وتنسحب على المؤسسات والكيانات الاقتصادية والصناعية على مختلف الاحجام والقدرات لتبدأ من الفرد صانع التقدم والرؤية والنجاح وعليه تقع أسباب عكس ذلك من معوقات، وتقع بالطبع مسئولية ومرجعية تحويل الجانب السلبى من القوى العاملة لتصبح إيجابية التوجه والأداء على كل من الدولة وموقع العمل.

ما أحوجنا لاتخاذ سياسات متكاملة لمواجهة تزايد البطالة، والتى أصبحت ظاهرة عالمية تعنى بها الدول من أجل إصلاح هياكلها وسياساتها الاقتصادية، لذا فالبطالة لم تعد شأنا مصريا، فحسب بل عالميا أيضا.

فإذا أخذنا فى الاعتبار أن دور النقابات والاتحادات فى مصر لم يعد قاصرا على ما جرى العرف عليه من قبل من التصدى فقط بالدفاع عن حقوق العمال فى مواجهة أصحاب الأعمال حبذا بعد أن استقرت حقوق العمال فى مستواها الحالى من اعتراف لأصحاب الأعمال فى مجملهم بتلك الحقوق والتعامل بها بسلاسة لم تكن متوافرة فى عهود سابقة، مما استلزم التطوير فى سياسة النقابات والاتحادات، وأيضا وزارة القوى العاملة ليصبح التدريب أحد أولى أولوياتها سواء ما اختص بأول منظومة العمل من تدريب وتأهيل المبتدئين من شباب العمل امتدادا لآخر المنظومة من إعادة تأهيل العمال المستغنى عنهم، وتوفير فرص عمل جديدة لهم بمؤهلات أفضل، ومستوى أجور أعلى دون إغفال آليات تمويل اقتصادية لمن يرغب منهم فى اقامة مشروعات أو ورش أو أنشطة حرفية خاصة بهم ـ وهو ما اتفق على تسميته بالتأهيل الافقى والتأهيل الرأسى.

لذا فعلى الدولة أن تضع الأطر المحفزة لاستكمال أدوات ملاءمة الفرد لعمله المهنى من خلال قنوات التعليم والتأهيل وتتيحها فى إطار من التحفيز الطاهر دون لبس، بينما يقع على موقع العمل عبء الدفع بالأفراد التابعين له إلى منظومة التدريب المستمر ملازم للفرد طوال دورة حياته المهنية، وذلك ليس من قبيل التفضل الأخلاقى، وإنما استيفاء لضرورة أن يستحق العامل زيادة الأجر السنوى الذى سيتقاضاه، وذلك مقابل زيادة العائد على العمل من ارتفاع كفاءة الفرد نتيجة للتدريب تأهيلا للترقية المتوالية.

جريدة الاهرام (صفحة 10) 8-3-2010

مكافحة البطالة أولى الأولويات

د. نادر رياض
www.naderriad.com

انتهت معركة الانتخابات على منصب المستشارية الألمانية والتى انحصرت المنافسة فيها بين مرشحين رئيسيين يمثلان الحزبين الأكبر شعبية فى ألمانيا وهما المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عن حزب CDU والتى احتفظت بمنصب المستشارية بعد فوزها، والسيد شتاينماير عن حزبSPD.

الجديد اللافت للنظر فى برنامج الدعاية الانتخابية لكل من المرشحين الأكثر شعبية هو تشابه برنامجهما الانتخابى وإن اختلفا فى ترتيب أولوياتهما.

ما يعنينا فى هذا المجال هو أن عدد الشعارات والمساحة الكلامية فى الخطابات الانتخابية، التى خصصت لكل منافس فى وسائل الإعلام، وإن تساوت، ركزت على أهمية التوظيف ومواجهة البطالة وكانت هى الأكبر لكل منهما بالتساوى.

ومن الشعارات الانتخابية المتبادلة التى حازت إعجابى فى هذه المعركة شعار «يجب أن يفى التوظيف باحتياجات المواطن»، وهو أمر قد يحتاج إلى تعديل فى القوانين لرفع الحد الأدنى للأجور لتحقيق هذه الغاية، رغم ما قد يراه البعض من أن فى ذلك ما يشكل عبئا على قضية التصدى للبطالة ذاتها.

وما أحوجنا فى مصر إلى تعديل فى قانون العمل يرفع من الحد الأدنى للأجور، ليس فقط بالقطاع الخاص إنما أيضا بالحكومة والقطاع العام، بما يكفل حياة كريمة للمواطن البسيط تفى باحتياجاته المعيشية.

كذا أعجبنى شعار «التعليم من أجل التوظيف»، والتعليم فى هذه الحالة يمتد أيضا إلى عملية التأهيل الوظيفى، حيث إن التعليم والتأهيل لا يجب أن يسيرا بمنأى عن الاحتياجات والمتطلبات المهنية التى ينشدها أصحاب الأعمال والأنشطة الاقتصادية، والتى من بينها حرفية المهنة – استعمالات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات – الآلات المبرمجة، حد أدنى من اللغات الأجنبية وأخلاقيات كل مهنة، بما فى ذلك قائمة الدواعى والنواهى المهنية التى يجب أن يلتزم بها كل مهنى دون تهاون أو تقصير.

ولا شك أننا فى مصر لسنا بعيدين تماماً عن هذا الفكر وهذا التوجه، سواء من خلال برامج التأهيل، مثل مبارك – كول والمعاهد الفنية المختلفة والممتدة سواء التابع منها للدولة، مثل المعاهد دون الجامعية غير الساعية للربح، أو تلك المملوكة لكيانات خاصة، الساعية للربح.

إلا أننا فى هذا المجال لا ندعى أنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان حتى وإن كانت المؤشرات الإحصائية تأخذ اتجاها صاعدا، إذ إن هناك ما يسمى الشرط اللازم والكافى لإيجاد حل دائم ومستقر لأى ظاهرة سلبية أو وجه من أوجه القصور. فطريق التقدم يبدأ بالفرد وينتهى لصالح الفرد أيضا، محققا مصلحة الدولة والمجتمع وطموح الآخر فى صورته الضمنية.

فمستقبل مصر يبدأ بالتعليم والتأهيل من أجل التوظيف ويمر بالالتزام المهنى ومقتضيات الجودة، مارا بمحطة البحوث والتطوير، التى تمتد خلال دورة الحياة الوظيفية للفرد وأيضا دورة الحياة للمؤسسة التى يعمل بها، وصولا للنجاح المنشود بمقاييسه الاقتصادية، ثم تطوير النجاح مستهدفا المزيد من النجاح لتتوالى الحلقات الصاعدة طبقا لنظرية «كايزن» اليابانية، التى يسير عليها العالم فى عصرنا هذا.

فالأمر ليس بخاف من أن القدرة التنافسية فى مفهومها الديناميكى هى عملية بناء مستمر لتلك القدرة لتقابل التحديات القادمة لنا فى الطريق. وهى تشمل الدولة ككيان جامع لجميع العناصر والسياسات وتنسحب على المؤسسات والكيانات الاقتصادية والصناعية على مختلف الأحجام والقدرات لتبدأ من الفرد، صانع التقدم والرؤية والنجاح، وعليه تقع أسباب عكس ذلك من معوقات، وتقع بالطبع مسؤولية ومرجعية تحويل الجانب السلبى من القوى العاملة لتصبح إيجابية التوجه والأداء على كل من الدولة وموقع العمل.

فعلى الدولة أن تضع الأطر المحفزة لاستكمال أدوات ملاءمة الفرد لعمله المهنى، من خلال قنوات التعليم والتأهيل وتتيحها فى إطار من التحفيز الظاهر دون لبس، بينما يقع على موقع العمل عبء الدفع بالأفراد التابعين له إلى منظومة التدريب المستمر الملازم للفرد طوال دورة حياته المهنية، وذلك ليس من قبيل التفضل الأخلاقى وإنما استيفاء لضرورة أن يستحق العامل زيادة الأجر السنوى الذى سيتقاضاه، وذلك مقابل زيادة العائد على العمل من ارتفاع كفاءة الفرد نتيجة للتدريب تأهيلا للترقية المتوالية.

جريدة المصري اليوم (صفحة ٦ - ٢٠٠٩/١٠/١١)
المصري اليوم